الوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

بيان

سعادة السفيرة/ علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

في

المناقشة العامة

للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

"العمل المُعَجَّل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"

7-16 يوليو 2020

أصحاب المعالي والسعادة،

سعادة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

تتوجَّه دولة قطر بالشكر والتقدير على تنظيم هذا المنتدى الذي ينعقد هذا العام في ظلِّ ظروف غير مسبوقة تحت وطأة جائحة كوفيد-19 التي لا تزال تداعياتها تؤثر سلباً على جميع نواحي الحياة. ونُثني على الدور الهام للأمم المتحدة في تنسيق الاستجابة العالمية للتصدي لهذا الوباء. ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر لسعادة المندوب الدائم للبنان وسعادة المندوب الدائم لبلغاريا، الميسران المشاركان للإعلان الوزاري للمنتدى، على إدارتهما الحكيمة للمشاورات، ونتطلَّع لاعتماد هذا الإعلان وكلنا ثقة بأنَّه يُشكلُ أساساً متيناً لمواجهة التحديات التي يفرضها هذا الوباء.

أصحاب السعادة،

يُشكلُ وباء فيروس كورونا تحدياً هائلاً لما له من آثار سلبية بعيدة المدى على التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ومما لا شك فيه فإنَّ الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء يتطلَّب تكثيف التعاون المتعدد الأطراف، وإيلاء اهتمامٍ خاص للفئات الأكثر تضرراً من الوباء، لتمكينها من استعادة قدرتها على الصمود والتعافي.

السيدات والسادة،

تواصل دولة قطر بخطى واثقة وحثيثة مسيرتها التنموية وتضع التنمية في صُلب أولوياتها، وحقَّقت إنجازات كبيرة في المجال التنموي، كما ساهم استثمار دولة قطر في العلم والتكنولوجيا والابتكار في تمكين الدولة من اتخاذ تدابير عاجلة وفعَّالة لاحتواء وباء فيروس كورونا والتخفيف من آثاره المتعددة الأوجه. ونود أن نشير إلى التجربة الناجحة لدولة قطر على المستوى الوطني، التي تمكَّنت ومنذ بداية الوباء في عملية الانتقال

للتعلُّم عن بُعد بشكلٍ سريع ودون أي انقطاع، وتفعيل المنصات الالكترونية الخاصة بذلك، مع مراعاة شمولية التعليم للجميع، باعتباره أحد العناصر التمكينية للتنمية المستدامة، وما يمُثله من أولوية في سياسة دولة قطر.

وانسجاماً مع الدور الريادي والمشهود له لدولة قطر على المستوى الدولي لضمان توفير خدمات التعليم النوعي وخاصةً في المناطق التي تعاني من النزاعات، فإنها ستواصل العمل مع الشركاء الدوليين لضمان استمرار التعليم في المناطق التي تعاني من آثار هذا الوباء.

أصحاب السعادة،

تُشكلُ رؤية قطر الوطنية 2030 إطاراً متيناً لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني، حيث قامت الدولة بإدماج أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية (2018–2022). وفي إطار جهودنا للإيفاء بالتزاماتنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قدمت دولة قطر، خلال دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، استعراضات وطنية طوعية أعطت صورة شفافة عن التقدم الذي أحرزته الدولة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تمت مناقشتها.

وإدراكاً من دولة قطر بأهمية العمل المتعدد الأطراف، فإنَّ جهودها لم تقتصر فقط على المستوى الوطني، حيث واصلت جهودها كشريك فاعل على المستوى الدولي. وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد–19، قدمت دولة قطر 10 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية، إضافة إلى مساهمة بإجمالي 20 مليون دولار للتحالف العالمي للقاحات والتحصين. كما قدمت مساعدات مالية وعينيَّة وتجهيزات طبية، لتعزيز قدرة العديد من الدول المتأثرة من وباء فيروس كورونا على الاستجابة بشكل أفضل.

أصحاب السعادة،

في إطار ما تُشكلهُ المخاطر الناجمة عن تغير المناخ كأحد أكبر التحديات التي تُقوِّض التقدُّم المحرَز في مجال التنمية المستدامة، اضطلعت دولة قطر بدور ريادي في مؤتمر القمة للعمل المناخي الذي انعقد في شهر سبتمبر 2019، حيث أعلن حضرة صاحب السمو، أمير دولة قطر، عن مساهمة دولة قطر بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً للتعامل مع تغير المناخ. كما أعلنت دولة قطر في العام 2018، عن دعمٍ متعدد السنوات وغير مُخصَّص للموارد الأساسية لهيئات منظومة الأمم المتحدة بإجمالي 500 مليون دولار أمريكي، مما سيعود بالفائدة على تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكجزء من هذا الدعم، فلقد كانت دولة قطر سبَّاقة في تخصيص مساهمة متعددة السنوات بإجمالي 20 مليون دولار أمريكي لدعم شبكة مختبرات تسريع أهداف التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقوم تلك المختبرات حالياً بتقديم تدابير وحلول مُبتكَرة للتحديات الحالية الناجمة عن انتشار الوباء.

السيدات والسادة،

إنَّ المضي قُدُماً في تحقيق مسعانا المُشترَك لكفالة عدم ترك أحد خلف الركب، وتحقيق التطلعات الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لن يكون ممكناً دون إيلاء اهتمام خاص لأولويات واحتياجات الدول النامية والبلدان الأقل نمواً بشكلٍ خاص. ومن هذا المنطلق، فإنَّ دولة قطر ملتزمة التزاماً كاملاً للقيام بدورها في التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة خلال الفترة من 23-27 يناير 2022، بعد أن كان مقرراً عقده في عام 2021، وتأجَّل مع العديد من المؤتمرات نتيجة للظروف الاستثنائية الراهنة. وكلنا ثقة بأنَّ هذا المؤتمر سيكون فرصة هامة لإحداث تغيير تحوُّلي في حياة الذين يعيشون في أكثر البلدان ضعفاً في العالم، ومحطة فارقة لما سيوفره من زخمٍ إيجابيٍ وإسهام مهم في تعزيز التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً. وستكون الوثيقة

الختامية للمؤتمر فرصة هامة لتكريس اتفاق عالمي جديد بغية تحقيق الهدف الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 المُتمثِّل في عدم ترك أحد خلف الركب.

ختاماً، ستواصل دولة قطر اتخاذ إجراءات طموحة على الصعيد الوطني لتلبية متطلَّبات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الطموحة، ولن تألو جهداً لمواصلة جهودها وتعاونها مع المجموعة الدولية لتحقيق رؤية عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وشكراً،